

Distr.: General

11 June 2007

Arabic

Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧
جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البنود ٤ و ٦ و ٧ (و) و ٨ و ١٣ و ١٤ من
جدول الأعمال المؤقت**
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة
الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل
الكريم للجميع
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة
التي تعقدها الأمم المتحدة
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: فرقة
العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠
و ١٢/٥٢ باء و ٢٧٠/٥٧ باء و ٢٦٥/٦٠
المسائل الاقتصادية والبيئية
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ٥٠ من القائمة الأولية*
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين
المتصلة بهما

* /62/50.

** E/2007/100 و Corr.1.



دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين
والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم
المتحدة على ضوء قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بء
و ٢٧٠/٥٧ بء و ٢٦٥/٦٠

تقرير من إعداد الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا عاما لمجالات التقدم الرئيسية والتحديات المستمرة في مجال التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كل من الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد القطري، وهو يقترح تدابير يمكن اتخاذها للتصدي لهذه التحديات. ويبرز التقرير، على وجه التحديد، الفرص التي يمكن أن توفرها مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوظيفية الجديدة، لا سيما الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي الذي يُعقد كل سنتين والحدث المحدد الذي تنظمه الجمعية العامة بشأن التنمية، للنهوض بعملية المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات.

المحتويات

الفقرات	الصفحة	
٤-١	٤	أولا - مقدمة
٣٥-٥	٥	ثانيا - نظرة عامة على تقدم منظومة الأمم المتحدة في مجال التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ..
١٦-٥	٥	ألف - استعراض عام
٢٢-١٧	١٠	باء - المناظير الإقليمية
٢٨-٢	١٢	جيم - تعزيز الصلة بين مناقشة السياسة العالمية والأنشطة الوطنية
٣٢-٢٩	١٥	دال - دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في النهوض بالمتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات
٣٥-٣٣	١٧	هاء - إشراك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية
٥٤-٣٦	١٨	ثالثا - زيادة كفاءة ومساءلة عملية متابعة المؤتمرات
٤٤-٣٧	١٨	ألف - تعزيز كفاءة عملية متابعة المؤتمرات
٥٤-٤٥	٢٢	باء - تعزيز المساءلة في عملية متابعة المؤتمرات

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/٢٠٠٦، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بآء و ٢٧٠/٥٧ بآء و ٢٦٥/٦٠، والفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بآء، التي طلبت فيها الجمعية إدراج بند معنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة" في جدول أعمالها. وهذا التقرير يُعد وثيقة من وثائق المجلس والجمعية تحت بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

٢ - وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أسفرت المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، مجتمعة، عن نشوء رؤية مشتركة شاملة إزاء التنمية. وقد ولدت تلك المؤتمرات توافقا عالميا في الآراء وشكلت اتجاه السياسات العامة للدول الأعضاء ولنظومة الأمم المتحدة في طائفة كبيرة من المجالات الإنمائية، تشمل القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والعمالة والعمل الكريم، والاندماج الاجتماعي، والأمن الغذائي، والصحة، والتربية، وحقوق الإنسان، والمرأة والمساواة بين الجنسين، والأطفال، والسكان، والمستوطنات البشرية.

٣ - وإذ وضع مؤتمر قمة الألفية أسس الأهداف الإنمائية للألفية، بوصفها خلاصة لبعض العناصر الرئيسية لنتائج المؤتمرات المعقودة في تسعينات القرن العشرين، فإنه قد وضع بذلك منهاجا رائعا لمعالجة احتياجات فقراء العالم. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تبنى رؤساء الدول والحكومات مفهوما عاما هو مفهوم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، التي أعادت تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية تأكيدا تاما وإن كان مقصودا بها في نفس الوقت إعطاء قوة دفع جديدة لمجموعة الالتزامات الأعم المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وانطوى هذا المفهوم العام على اعتراف بأن الأهداف الإنمائية للألفية لا تشمل جميع المسائل والأهداف التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الدائم والتنمية المستدامة، وبأن الدافع للأهداف الإنمائية للألفية ذاته سيزداد قوة وسيكتسب طابع الاستدامة إذا عولج في السياق الأعم لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمر القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة.

٤ - وأدت المؤتمرات المعقودة في تسعينات القرن العشرين والمؤتمرات اللذان أعقبها في جوهانسبرغ ومونتيري، إلى إثراء الدعوة إلى المتابعة المتكاملة للمؤتمرات، وهي الدعوة التي بادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإطلاقها منذ أكثر من عشر سنوات؛ كما أدت إلى

إعطائها قوة دفع جديدة وطابعا ملحا. وعن طريق هذه الدعوة، التي تكررت وتضخمت على مدى السنوات، سعى المجلس إلى تعزيز خطة إنمائية للأمم المتحدة تتسم بالشمول وتمثل في نهج كلي إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يراعي الترابطات ويهدف إلى تعزيز أوجه التآزر فيما بين مختلف أهداف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الصعيد المؤسسي، فإن الدعوة تستهدف تعزيز التماسك الشامل للمنظومة الذي يجعل من التنوع والتعقيد اللذين تتسم بهما منظومة الأمم المتحدة مصدرا للقوة يتيح لمؤسسات الأمم المتحدة، المعيارية منها والتنفيذية، التي تعمل منفردة أو بالتناسق مع غيرها، أن تستخدم قواها المختلفة لخدمة الغرض المشترك المتمثل في تحويل الرؤية المشتركة لخطة الأمم المتحدة الإنمائية إلى حقيقة واقعة.

ثانيا - نظرة عامة على تقدم منظومة الأمم المتحدة في مجال التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

ألف - استعراض عام

٥ - ركز كل من المؤتمرات العالمية على جانب معين من جوانب التنمية، يتصل اتصالا وثيقا بتحقيق خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وولّد كل من تلك المؤتمرات آليته الخاصة للمتابعة ولكل منها جمهورها، الدافع للتنفيذ؛ وكل آلية لمتابعة مؤتمر ما تساهم في خطة الأمم المتحدة الإنمائية العامة. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من المسائل المترابطة ترابطا وثيقا التي تمس أهدافا عديدة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ونظرا للصلوات القوية فيما بينها، تحتاج تلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات، إلى السعي عن طريق سياسات وإجراءات متعددة الأوجه مشفوعة بالاعتراف بأن النتائج المحققة في قطاع واحد تتوقف على النتائج المحققة في القطاعات الأخرى. وعلى ضوء هذه الخلفية، شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على وجود متابعة متكاملة ومنسّقة للمؤتمرات تهدف إلى تعزيز التماسك في مختلف عمليات متابعة المؤتمرات، مع السماح لها بأن تحافظ في الوقت نفسه على هويتها المتميزة.

٦ - وتواصل آليات متابعة المؤتمرات فرادى وعمليات متابعة المؤتمرات التي تضطلع بها مختلف لجان المجلس الفنية الإسهام في مختلف عناصر خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وهي، بتركيزها على متابعة المؤتمرات التي تنفرد كل منها بمتابعتها، تساهم سويا في المدى العام

للخطة الذي يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويرد أدناه وصف لبعض السمات البارزة في عمليات متابعة المؤتمرات.

٧ - في مجال التنمية الاقتصادية، شددت لجان المجلس الفنية على أن جعل العمالة هدفا رئيسيا للسياسات الوطنية والدولية واعتماد نهج شامل، على الصعيد الوطني والصعيد الدولي، ضرورة حتمية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما هدف الحد من الفقر. كما شددت على ضرورة تعزيز الوجهة الاجتماعية لاستراتيجيات العمالة والحد من الفقر لكي تستهدف الفئات المهمشة والضعيفة. وجرى التشديد أيضا على أهمية التنمية الصناعية والطاقة في تحقيق تلك الأهداف. وجرى الاعتراف بإسهام القدرة الإحصائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، الذي يتصل اتصالا وثيقا بكافة المؤتمرات. وفي سياق استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، أكدت الجمعية العامة أن تلك البلدان متخلفة في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية وأن هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود.

٨ - وفي المجال الاجتماعي، جرى التأكيد على أهمية القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة. وجرى التشديد أيضا على ما للمسائل المتصلة بالصحة من أهمية لتمكين المرأة وللمساواة بين الجنسين، بما في ذلك الطفلة. وفيما يختص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لوحظت الحاجة إلى اتباع نهج منسق بين الخطط والاستراتيجيات الموضوعة لتناول مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الجنسية والإنجابية، والتنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر. كما ألقى الضوء على الرأي القائل بأن تغيير الهياكل العمرية لسكان البلاد المختلفة، النامية والمتقدمة على السواء، سيعيد على نحو جوهري تشكيل السياق الذي سيلزم لتحقيق خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وتغيير الهياكل العمرية يتيح الفرصة لجنسي "الفائدة الديمغرافية"، إذا أمكن تهيئة فرص عمل للقوة العاملة المتعاظمة. وفي الوقت نفسه، لوحظ أن العدد المتنامي من البشر الذين يدخلون مرحلة الشيخوخة وليس لديهم سوى حد أدنى من التعليم أو المقدرة العملية يمثلون خطرا، هو فقر المسنين. وللتصدي لهذا الخطر، وُجِّهت الدعوة إلى تعميم مراعاة مسألة الشيخوخة في الخطط الوطنية والدولية فضلا عن بناء القدرات على الصعيد الوطني. كما طُرقت شواغل الفئات الضعيفة الأخرى، التي من قبيل الشعوب الأصلية، والشبان، والمعوقين، ومشكلة المخدرات العالمية، واستعمال منع الجريمة واللجوء إلى العدالة الجنائية لمواجهة الجريمة في الحضر، ومكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.

٩ - وفي مجال البيئة، تناولت اللجان الفنية ذات الصلة تأثيرات تغير المناخ وتلوث الهواء على الإنجاز العام لخطة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان هناك اعتراف مشترك على نطاق واسع بأن تغير المناخ، بالإضافة إلى كونه شاغلا بيئيا، يمثل تحديا عالميا للتنمية المستدامة يتسم بأبعاد اجتماعية واقتصادية قوية، وبأن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ إجراء عاجلا في هذا الصدد. ولوحظ ما للإدارة المستدامة للغابات من دور هام، لا سيما لصالح الفئات الضعيفة، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. كما تجلت الأهمية المنوطة لإدارة الغابات إدارة مستدامة في اعتماد صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات في الدورة السابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

١٠ - وبالإضافة إلى تعزيز تنفيذ نتائج كل من المؤتمرات التي تعنى بها اللجان الفنية، أسهمت هذه اللجان أيضا إسهاما مباشرا في الاستعراض الوزاري السنوي، الذي يمثل آلية مركزية جديدة لتعزيز المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات، التي صدر بها تكليف من رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي ٢٠٠٧، سيجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضه الوزاري السنوي الأول بشأن موضوع "تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بوسائل تشمل الشراكة العالمية لأجل التنمية". وقدمت لجنة وضع المرأة ورقة بشأن هذا الموضوع إلى المجلس تبرز توصيات للعمل من أجل القضاء على الفقر والجوع بالاستناد إلى وثائق اللجنة المتفق عليها سابقا. وركزت لجنة السياسات الإنمائية على الشراكة الدولية من أجل الحد من الفقر بشكل فعال وأوصت بأن يقوم المجلس، عن طريق الاستعراض الوزاري السنوي، برصد ورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحديد الطريقة الأكثر فعالية للشراكة الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت اللجان الفنية الأخرى، التي لم تتمكن تحديدا من طرق الموضوع، نظرا لتأخر قرار المجلس إسهامات في سياق تركيزها وصلتها الطبيعية. بمسألة القضاء على الفقر. وتبرز إسهاماتها، التي تغطي كامل نطاق التحديات الإنمائية الصلات القوية بين أهداف المؤتمرات والحاجة إلى استراتيجيات إنمائية شاملة شموليا كليا لكي تعالج أبعاد الفقر المتعددة.

١١ - والسرد السالف الذكر يبين، رغم أنه سرد انتقائي، أن آليات متابعة المؤتمرات العالمية قد صاغت عملها حول الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يبين أيضا أن آليات كثيرة منها قد اعتمدت نهجا شاملا لمعالجة متابعة مؤتمراتها الإفرادية، مع الاعتراف بأن مختلف الأهداف والغايات المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة لا يمكن تحقيقها إلا إذا اتجهت المساعي نحوها

مجتمعة. والتحدي المتبقي بعد ذلك هو وضع نتائج عمليات متابعة المؤتمرات المختلفة معا بطريقة منهجية.

تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١٢ - يجري تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ومتابعة تلك النتائج وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦٠. والمهمة التقليدية الخاصة بتحقيق الانسجام بين أعمال مختلف كيانات الأمم المتحدة في مجال تنفيذ نتائج أحد مؤتمرات القمة تمثل تحديات فريدة في حالة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، نظرا لأن تنفيذ تلك النتائج ومتابعتها يقتضيان مشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة غير الحكوميين والشركاء.

١٣ - وبينما حدد المجلس معالم المتابعة عند الاستجابة لتلك التحديات، قرر، في قراره ٤٦/٢٠٠٦، أن يرصد المتابعة على صعيد المنظومة لنتائج مؤتمرات القمة في سياق نظره السنوي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وذلك في جزئه الخاص بالتنسيق وعلى أساس أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبلاستناد إلى المدخلات الأخرى ذات الصلة.

١٤ - وهناك ثلاث مسارات متفاعلة في أنشطة التنفيذ والمتابعة، هي المسار الحكومي الدولي، ومسار منظومة الأمم المتحدة، ومسار أصحاب المصلحة المتعددين. وتؤدي العملية الحكومية الدولية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) الاستعراض والتقييم اللازمين للمتابعة، بمساهمات من أصحاب المصلحة غير الحكوميين توجه عن طريق "التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية" القائم بين أصحاب المصلحة المتعددين (انظر المرفق). أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧ التي عقدتها اللجنة وركزت على موضوع "تعزيز بناء مجتمع معلومات يركز على الناس ويوجه للتنمية ويشمل الجميع؛ والتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ومتابعة تلك النتائج"، شددت اللجنة على التقدم المحرز عالميا وإقليميا في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر القمة السالف الذكر. وتشارك كيانات الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، وفقا لولاية كل منها، في التنفيذ، بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة غير الحكوميين. ويضطلع بالتنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، الذي أنشأه الأمين العام وفقا لطلب مؤتمر القمة. ووفقا للتوصيات الواردة في جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، أيضا، تضطلع منظومة من ميسري خطوط العمل بالتعاون وتبادل المعلومات وتعزيز الشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، وفي إطار "أسبوع مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات" الذي

نظم بصدد يوم مجتمع المعلومات العالمي، عقدت في جنيف سلسلة اجتماعات لميسري خطوط العمل. وفضلا عن ذلك، طلب مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى الأمين العام أن يعقد اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وهو منتدى جديد لحوار السياسات العامة بين أصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة جملة أمور من بينها مسائل السياسة العامة المتصلة بإدارة الإنترنت لأجل تعزيز استدامة الإنترنت وقوته وأمنه واستقراره وتطوره. وقد عقد الاجتماع الافتتاحي، المعنون "إدارة الإنترنت لأغراض التنمية" في أثينا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني في ريو دي جانيرو في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتجري في الوقت الحالي مشاورات لبدء عملية تستهدف تعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة المناسبين كافة بهدف إدارة الإنترنت، على النحو الذي طلبه مؤتمر القمة.

معلومات مستوفاة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام الرئيسية في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة

١٥ - اكتمل التقدم المحرز في النهوض بنهج متكامل لعمل الأمم المتحدة الموضوعي بإضافة تحسينات إجرائية عديدة في مؤتمرات المتابعة، وهي تحسينات طلبت في قرارات الجمعية العامة ٢٧٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بء و ٢٧٠/٥٧ بء و ٢٦٥/٦٠. وفيما يختص بأساليب العمل، طلبت الجمعية العامة (في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء) ومن بعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (في قراره ٤٤/٢٠٠٦) إلى اللجان الفنية أن تدرس أساليب عملها. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أفادت اللجان الفنية جميعها باستكمال استعراض أساليب عملها. وقد أنشأت اللجان الفنية جميعها آلية لضمان استمرارية "المكتب"، وأحدثت تحسينات ملحوظة في التعاون مع المجلس، ونظمت أفرقة ومناسبات فرعية أثناء الدورات اشترك فيها أصحاب المصلحة المتعددين.

١٦ - وعلى مدى السنين السابقة، أحرز أيضا تقدم في مواءمة تعزيز الصلات في ما بين اللجان الفنية. وتمثل عامل تفاعلي جديد في اجتماع رؤساء اللجان الفنية مع مكتب المجلس. وحل ذلك الاجتماع، المعقود في نيويورك في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، محل اجتماعات المكاتب المشتركة التي كانت تعقد فرادى. واشترك في ذلك الاجتماع كافة رؤساء اللجان الفنية، فضلا عن رئيسي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والمنتدى الدائم المعني بمسائل السكان الأصليين؛ وقد اشترك بعضهم عن طريق وصلة فيديو. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تفاعلات بين فرادى اللجان الفنية. وعلى سبيل المثال، أحررت اللجنة الإحصائية نقاش أفرقة مشتركا مع لجنة وضع المرأة تناول موضوع تلك اللجنة المعنون

”القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة“. ولقي نقاش الأفرقة استقبالا طيبا للغاية. وظلت اللجان الفنية أيضا تتعاون مع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة ومؤسسات بریتون وودز مما سمح لها جميعها بالاستفادة من الدروس المستفادة ونماذج الممارسات الطيبة المستمدة من الميدان.

باء - المناظير الإقليمية

دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

١٧ - لا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يمثل تحديا رئيسيا في جميع مناطق العالم. وفي هذا العالم الذي يعتمد على بعضه البعض، يزداد الاعتراف بأهمية النهج الإقليمية لتحقيق خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وأسفر هذا عن نشوء منظمات إقليمية جديدة ذات نهج متنوعة تسعى إلى تحقيق هذه الخطة الإنمائية. وعلى ضوء ذلك، دعا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/٢٠٠٦ للجان الإقليمية إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من العمليات الإقليمية، حسب الاقتضاء، سعيا إلى تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. واستجابت اللجان الإقليمية لتلك الدعوة بمساعدة كل منطقة من مناطقها في سعيها إلى تحقيق أهدافها وغاياتها باتباع نهج مشترك. كما زادت تلك اللجان من تركيزها على مساعدة المناطق على تحديد مجالات أولوية العمل وأعدت تنظيم برامجها وفقا لذلك.

١٨ - فاللجنة الاقتصادية لأفريقيا زادت من إعادة تنظيم عملها، بعد إعادة تنظيم أوضاعها على مدى الشهور الأخيرة، حول مواضيع المؤتمرات العالمية الرئيسية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما أعادت تشكيل برنامجها الخاص بالتعاون التقني وعززته، لكي تساعد الدول الأعضاء بشكل أفضل على ترجمة النتائج والاتفاقات المعيارية إلى توجيه عملي. وعززت اللجنة أيضا تعاونها مع المنظمات الإقليمية الأخرى. كما أبرم اتفاق استراتيجي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز تنمية القدرات دعما لتلبية الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولتعزيز التعاون على الصعيد دون الإقليمي، تمكن اللجنة مكاتبها دون الإقليمية من القيام بدور أكبر في إنجاز برنامج عمل اللجنة الأم. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت اللجنة تبذل جهودا لإحياء آلية التشاور الإقليمي السنوي، التي يرأسها الأمين التنفيذي، ويراد بها تعزيز التنسيق فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وبينما كان الأداء العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ رائعا، تشمل المنطقة أيضا مناطق دون إقليمية تضم بلدانا أقل نموا وبلدانا ذات اقتصادات تمر

بمرحلة انتقال تكافح جاهدة لتحقيق التقدم. ولكي تساعد اللجنة هذه البلدان، فقد نظمت، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي والمصرف الإنمائي الآسيوي، منتديات دون إقليمية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لوضع خطط عمل دون إقليمية دعماً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أجرت اللجنة دراسات تحليلية^(١) لتحديد إجراءات السياسة العامة الإقليمية اللازمة. وتشمل الأنشطة الأخرى لمتابعة مؤتمرات معينة سلسلة منتديات إقليمية للسياسة العامة.

٢٠ - واهتدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غرب آسيا (الإسكوا) في أعمالها بإعلان الألفية والإعلان العربي حول متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي اعتمده جامعة الدول العربية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، فضلاً عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفيما يختص بالأهداف الإنمائية للألفية، تعد الإسكوا بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، تقرير الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧، الذي يشمل الدول العربية الاثنتين والعشرين جميعاً. وشملت أنشطة المتابعة لمؤتمرات معينة تقديم المساعدة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة؛ وتعزيز الإدارة المستدامة للمياه والطاقة بالتعاون مع وكالات أخرى؛ ودمج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التخطيط والبرمجة للإنصاف الاجتماعي في المنطقة العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وتعزيز الآليات الوطنية لنصرة المرأة والتنفيذ التام لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والمساعدة على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٢١ - كما ساعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدول الأعضاء على متابعة المؤتمرات العالمية. وفيما يختص بالأهداف الإنمائية للألفية، نسقت هذه اللجنة الأعمال التحضيرية للتقرير الإقليمي السنوي المشترك بين الوكالات المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي يعتبر وسيطاً حفازاً للعمل التحليلي والمعياري المضطلع به لدعم الأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. كما عقدت اللجنة الاجتماع التنسيقي الإقليمي المشترك بين الوكالات. وتشمل أنشطة المتابعة للمؤتمرات المعنية مشروعاً

(١) انظر، على سبيل المثال، منشور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعنون "Achieving the MDGs in Asia: A Case for More Aid" ومنشور المصرف الإنمائي الآسيوي المعنون "Millennium Development Goals: Progress in Asia and Pacific, 2006".

بشأن الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي يُضطلع به بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي؛ وإنشاء آلية تنسيق إقليمية لمعالجة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بإشراك ١١ منظمة إقليمية. وهي تقوم أيضا بدور الأمانة الفنية لخطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ حيث عقدت المؤتمر الإقليمي العاشر للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالمرأة لمتابعة منهاج عمل بيجين؛ وإنشاء صفحة مدخل على الإنترنت تتيح الاطلاع على قاعدة البيانات الإحصائية الجنسانية.

٢٢ - وركزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا على متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين. وقد وفرت، في جملة أمور، ساحة إقليمية لتبادل الممارسات الحميدة في سياق متابعة عملية بيجين. واعترافا من الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧ بأن تهيئة البيئة التمكينية لا يمكن فصلها عن الاستقرار السياسي، ناقشت تلك الدورة الأخطار التي تمثلها الصراعات الجمدة (في منطقة البلقان، ومنطقة القوقاز، وإلى حد أقل في آسيا الوسطى) بالنسبة للتطورات الاقتصادية وكيفية معالجة هذه التطورات. وناقشت الدورة أيضا الطريقة التي يفضلها يمكن للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تزيد من تعاونها مع مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، والمؤسسات المالية الدولية، لكي تتصدى بنجاح لهذه التحديات وتحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - تعزيز الصلة بين مناقشة السياسة العالمية والأنشطة الوطنية

التقدم في التنفيذ المتكامل والمنسق لخطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري

٢٣ - لكي يتحقق تأثير فعلي في أسباب رزق الشعوب، فإن ما تحزره منظومة الأمم المتحدة من تقدم في العمل المفاهيمي والعمل المتعلق بوضع المعايير بهدف النهوض بالمتابعة المتكاملة المنسقة لا بد من ترجمته إلى تقدم على الصعيد القطري. وهذا يستلزم بذل جهود من قبل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ذاتها. والتحدي الذي يواجه البلدان النامية هو أن تغرس بقوة، وبدعم من المجتمع الدولي، تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، داخل استراتيجياتها الإنمائية الوطنية^(٢). والتحدي الذي يواجه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هو العمل معا بطريقة أكثر تكاملا لتكفل إمكان

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، وقرارها ٢٦٥/٦٠.

تأثير الميزات النسبة لمختلف الوكالات، بما فيها الوكالات غير المقيمة، في سياق العمل باعتبارها أعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري.

٢٤ - وكان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ خطوة هامة نحو تعزيز المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات على الصعيد القطري. وبدعوة البلدان إلى وضع استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة والبدء في تنفيذ هذه الاستراتيجيات لتحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، التزمت الدول الأعضاء على أرفع مستوى باستعمال الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف والاستراتيجيات المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة لتكون أساسا لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وقد تمكن عدد متزايد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من العمل مع الشركاء الوطنيين لربط الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وثمة دراسة أجرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في سنة ٢٠٠٧ بشأن فعالية أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعزيز إعلان الألفية وجدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط الإنمائية الوطنية وعمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ستنتشر في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وهي تستعرض فعالية ثمانية أفرقة قطرية للأمم المتحدة في مساعدة البلدان على تعميم مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٢٥ - وتشير أيضا تقارير فرادى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها إلى إحراز تقدم في مساعدة البلدان على غرس أهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وعلى سبيل المثال، عمل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع وكالات أخرى، مع أكثر من ٤٠ بلدا في أفريقيا وآسيا لتقديم الدعم إلى الحكومات لتجري تقييمات للاحتياجات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ولتستخدم ذلك التحليل لإعداد استراتيجيات قائمة على تلك الأهداف الإنمائية. وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان بازدياد الاهتمام بمسائل الصحة الإنجابية في أطر العمل الإنمائية الوطنية أثناء فترة السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وفي مجال الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم للشبكات الجديدة أو المعززة من أجل الدعوة لإعداد ميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية والأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في ١٥ بلدا، ومن أجل رصد للتقدم المحرز في هذا الصدد.

٢٦ - ووفقا لتوجيه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أخذت التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بدعم من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية،

تصبح ذات تركيز استراتيجي أوضح فيما يختص بمساعدة البلدان على التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز النهج الشاملة المتبعة إزاء القضاء على الفقر، وهي نهج تتجاوز البعد المتعلق بالدخل. إلا أنه نظرا لتركيز أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تركيزا شديدا على الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها لا تزال في غالب الأحيان تركز تركيزا طاغيا على مسائل التنمية الاجتماعية. وتهدف التفتيحات التي أدخلت مؤخرا على المبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى معالجة هذه المسألة بالتأكيد على أهمية إدراج جدول الأعمال الإنمائي الدولي الأعم المتمثل في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا باعتباره أساسا للتحليل والتخطيط على الصعيد القطري. وستعين بذل جهود إضافية من أجل الاستغلال الأكثر منهجية للمعارف والدراية الفنية الوافرة التي تتمتع بها الوكالات غير المقيمة لا سيما فيما يختص بالمسائل المتصلة بالنمو الاقتصادي المستدام والقطاعات المنتجة المدرجة في خطة الأمم المتحدة الإنمائية الأعم، التي من قبيل العمل الكريم، والعمالة، والتنمية الريفية والزراعية، والتنمية الصناعية، والتماس بين البيئة والتنمية، والالتزامات التعاهدية الدولية أو أي منهما.

٢٧ - وثمة تحد رئيسي تواجهه منظومة الأمم المتحدة يحول دون القيام على نحو أفضل بتشجيع المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات، وهو يتمثل في التوصل إلى سبيل لتسخير مختلف القدرات والميزات النسبة لكل منظمة تسخيرا أفضل. وتحقيقا لتلك الأهداف، اعتمدت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مدى السنوات الأخيرة عدة تدابير ملموسة. والأخذ بالتقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو مثال على هذه الجهود. وقد ثبت أن التقييمات القطرية الموحدة الـ ١٦٤ وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الـ ١٤٦، التي أعدت بحلول أوائل ٢٠٠٧^(٣)، أطر عمل مشتركة مفيدة لتعزيز التعاون على الصعيد القطري، مثلما هو الحال في استعمال البرامج المشتركة والبرمجة المشتركة. وعلى سبيل المثال، فإنه بحلول سنة ٢٠٠٧ سُجل على الموقع الشبكي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر من ٣٥٠ برنامجا مشتركا^(٣). وبينما مكّنت أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أفرقة الأمم المتحدة القطرية من العمل بطريقة أكثر تكاملا وتضافرا وساعدت على رسم نهج شاملة، تواصل وكالات الأمم المتحدة إعداد وثائق برامج قطرية محددة لكل وكالة وخطط عمل لبرامج قطرية محددة لكل وكالة باعتبارها وثائق البرمجة التشغيلية لكل منها. وأحدث المبادرات التي اعتمدها منظومة للعمل بطريقة أكثر

(٣) انظر A/62/73-E/2007/52.

تماسكا هي برامج "المنظومة الواحدة" التجريبية^(٤) المستهل في نهاية ٢٠٠٦، بناء على توصية الفريق الرفيع المستوى المعني بتماسك منظومة الأمم المتحدة. وقد بدأت ثمانية بلدان رائدة في اختبار نهج "المنظومة الواحدة"، وبدأت ذلك طواعية.

٢٨ - وثمة تحدٍ رئيسي آخر يحول دون تشجيع المتابعة المتكاملة المنسقة للمؤتمرات على الصعيد الوطني، ويتمثل في ضمان الإشراف التام والاشتراك التام للوكالات غير المقيمة في عملية البرمجة القطرية الموحدة لضمان حصول البلدان على الدراية الفنية المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعلى وجه التحديد، فإن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتناول مسائل عابرة للحدود، التي من قبيل اللجان الإقليمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فضلا عن الوكالات التي تعالج مسائل تقنية للغاية، وجدت أن من الصعب التأثير بدرايتها الفنية القطاعية على عمليات البرمجة القطرية. وستلزم جهود إضافية على جميع الجوانب لتحسين تنسيق برامج العمل الفردية مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا سيما برامج عمل الوكالات المتخصصة. وكخطوة أولى لتيسير إدراج الوكالات غير المقيمة، اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطة تنفيذ ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقدم لعدد من الوكالات غير المقيمة، لسنة واحدة وعلى أساس تجريبي، تمويلا لقدرة مخصصة للاتصال.

دال - دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في النهوض بالمتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات

٢٩ - يمثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الآليات التعاونية الرئيسية الثلاث للعمل الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة؛ وقد بذلت جميعها جهودا لتعزيز تركيزها على تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة.

٣٠ - وعلى مدى السنة الماضية، خطا مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خطوات محددة لتنفيذ توصيات تقريره الصادر عام ٢٠٠٥ المعنون "أمم متحدة واحدة: محفز للتقدم والتغيير: كيف يغير إعلان الألفية أعمال منظومة الأمم

(٤) تغيير الآن مصطلح "توحيد الأداء" إلى "منظومة واحدة"، عقب الاتفاق في اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على أن مصطلح "توحيد الأداء" يعبر بشكل أفضل عن الهدف المرجو من المبادرة، وهو الشراكة المكثفة.

المتحدة“، بهدف تعزيز التماسك وأوجه التآزر سعياً لتحقيق خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي سنة ٢٠٠٧، تمثّل أحد نماذج الإسهام الملموس لتعزيز تماسك السياسات العامة حول هدف مشترك وعام في ”استحداث مجموعة أدوات“ لتعميم مراعاة هدي العمالة والعمل الكريم في سياسات منظمات الأمم المتحدة وأنشطتها. ومجموعة الأدوات هذه تساعد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تحديد طريقة ترابط استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها والنتائج المتحققة في مجالي العمالة والعمل الكريم وكيف يمكنها تحقيق الحد الأقصى من النتائج في مجال العمالة على جميع المستويات. كما أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة لتحسين العمل سوياً على الصعيد القطري في سياق المشاريع التجريبية التي تحقق شعار ”منظومة واحدة“.

٣١ - وعملت اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها جهة لتحليل الاستراتيجي وتعزيز النهج التماسكة المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. وبينما توجهت أنشطة تلك اللجنة صوب طائفة كبيرة من مسائل السياسة العامة، اعتبرت أنشطتها ضرورية للغاية لتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. ويعمل أعضاء تلك اللجنة، ومن بينهم أساساً كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة، معاً في تعاون وثيق لتقديم الدعم لاجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانة الفنية، لا سيما بشأن متابعة المؤتمرات. وعند متابعة اللجنة المذكورة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اعتمدت، كإحدى أولوياتها الرئيسية، تقديم الدعم لمنتدى التعاون الإنمائي والاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبدأ الأعضاء كافة في توجيه أعمالهم نحو دعم هذه المهام الوظيفية التي يضطلع بها المجلس.

٣٢ - وظلت المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة تؤدي دوراً رئيسياً في النهوض بتنفيذ نتائج المؤتمرات على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى التدابير الجملية في الفرع الثاني - جيم أعلاه، يسرت تلك المجموعة تبادل الدروس المستفادة فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ولضمان تعميم الممارسات الحميدة لتصبح ممارسات عالمية، عززت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استحداث أدوات عديدة بالاستناد إلى الشبكة الالكترونية. وتشمل الأمثلة الدالة على ذلك شبكة ممارسات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تُعد شبكة الكترونية عالمية لموظفي الأمم المتحدة فيما يختص بمسائل التنسيق. وثمة مثال آخر، هو إنشاء شبكة لمستشاري السياسات العامة مشتركة بين الوكالات وتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهذه الشبكة ستتمكن، متى دخلت مرحلة التشغيل التام في سنة ٢٠٠٧، من توفير مشورة فعلية فنية بشأن السياسات العامة والتنفيذ لأفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يختص بالاستراتيجيات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية.

هاء - إشراك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية

٣٣ - نشأ توافق آراء لم يسبق له مثيل بالاستناد إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وذلك بعد عقد الأمم المتحدة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. وقد تلاقت إرادات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وجميع أجزاء المنظومة الدولية على تأييد نفس المجموعة من الالتزامات الإنمائية وأبدت استعدادها للمحاسبة بشأنها. ولا بد الآن من اغتنام هذه الفرصة الفريدة لتوحيد القوى ووضع هذه المجموعة المشتركة من الالتزامات الإنمائية موضع التنفيذ.

٣٤ - وهذا يقتضي تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجتمع مع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمؤسسات بريتون وودز في سياق اجتماعه الاستثنائي الرفيع المستوى الذي يعقد سنوياً مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ويجري حواراً رفيع المستوى مع المنظمات المالية والتجارية في سياق الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، تقيّم الجمعية العامة التقدم المحرز باتجاه تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أثناء حوار رفيع المستوى تجرّبه الجمعية كل سنتين. وبينما ظلت هذه الاجتماعات تجتذب مشتركين على مستوى رفيع، مما يشهد بالأهمية المعلقة عليها، شعر أصحاب المصلحة المؤسسيون بأن الاجتماعات قد ظلت إلى حد بعيد مجرد ممارسة لتبادل المعلومات بشأن الأنشطة المتصلة بمتابعة مؤتمر مونتيري ولم تمثل حواراً يسفر عن وضع جدول أعمال مشترك لإجراءات مشتركة يجمع خطوات محددة بشأن كيفية التحرك قدماً نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري. وستلزم مواصلة الجهود لجعل الاجتماع أكثر تفاعلية وأكثر تركيزاً على الهدف.

٣٥ - وأوجد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي يكمل هذه المحافل الموجودة، إمكانيات جديدة عديدة لتعزيز التعاون. وعلى الصعيد العالمي، يتيح منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي فرصاً جديدة هامة لتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات الأربع. وعلى الصعيد القطري، حيث تقوم مؤسسات بريتون وودز بدور هام في مساعدة البلدان على إعداد ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، يوفر تركيز مؤتمر القمة العالمي على اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية تسيطر عليها البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نطاقاً لزيادة التعاون. وللمساعدة البلدان على إعداد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية مستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، يجري النقاش حالياً حول إقامة شراكة تنفيذية قوية بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، بهدف المعاونة على تحديد وإزالة الاختناقات العملية الحاسمة التي تحول دون

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى تعزيز تطوير الممارسات الحميدة. ولإظهار الالتزام القوي بالعمل معا في تعاون أوثق والقضاء على الازدواجية، ينبغي أيضا زيادة تعزيز التعاون على أرفع مستوى بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وإحدى الإمكانيات في هذا الصدد تتمثل في عقد اجتماعات منتظمة يمكن أن تخدم مهامًا وظيفية عديدة. وأولى هذه المهام هي إمكان المساعدة، كمهمة فورية، على تحديد الأولويات الاستراتيجية المشتركة وتحديد رؤية مشتركة لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده، في الدوحة في النصف الثاني من ٢٠٠٨^(٥) وكيفية استغلال الأحداث المقبلة على أفضل نحو كمنطلقات لذلك الاستعراض. وثانيها، أنها يمكن أن تتيح فرصة للتوصل إلى رؤية مشتركة بشأن الأعمال المقبلة التي تضطلع بها تلك المنظمات في مجال تنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثا - زيادة كفاءة ومساءلة عملية متابعة المؤتمرات

٣٦ - بينما تحقق بعض التقدم على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري في إعادة تنظيم عمليات متابعة المؤتمرات فرادى بفضل خطة الأمم المتحدة الإنمائية، يلزم عمل المزيد لجني فوائد أوجه التآزر المحتمل فيما بين عمليات المتابعة المختلفة. وهذا الفرع يورد مقترحات بشأن الطريقة التي يفضلها يمكن أن تساعد مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوظيفية الجديدة، لا سيما الاجتماعات الوزارية السنوية ومنتدى التعاون الإنمائي واجتماع الجمعية العامة المخصص للتنمية الذي صدر تكليف به في قرار الجمعية ٢٦٥/٦٠، منظومة الأمم المتحدة على الاستفادة على نحو أفضل من أوجه التآزر التي تنطوي عليها مختلف عمليات المتابعة.

ألف - تعزيز كفاءة عملية متابعة المؤتمرات

٣٧ - يمكن للمجلس، بوصفه آلية مركزية للتنسيق على صعيد المنظومة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين، أن يساعد على توليد أوجه للتآزر بتوفير مظلة جامعة لمختلف عمليات المتابعة^(٦). وتوفر المهمتان الوظيفيتان الجديدتان للمجلس، المتمثلتان في الاستعراضات الوزارية السنوية ومنتدى التعاون الإنمائي، فرصا هامة في هذا الصدد. وعلى وجه التحديد، فإن استعراضا وزاريا سنويا برعاية المجلس يمكن أن يكون بمثابة آلية مركزية جديدة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة. وهذا يمكن أن يكون استعراضا

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١٩١/٦١.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠، الفقرة ٤٩.

شاملا يوفر نهج شاملا متكاملا لمختلف عمليات المتابعة. وبينما سيحتاج المجلس إلى اتخاذ بعض التدابير لتحقيق هذه الإمكانية التي ينطوي عليها الاستعراض الوزاري السنوي، هناك خطوة هامة عاجلة تتمثل في ضمان تحديد المجلس للمواضيع والأولويات بطريقة واضحة وجيدة التوقيت.

٣٨ - وثمة عنصر رئيسي هو اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات للاستعراض الوزاري السنوي يستند إلى نهج شامل لعدة قطاعات ويركز على مسائل مواضيعية مشتركة بين المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين، على النحو الذي تقرر في القرار ١٦/٦١. ولتوفير قدر كاف من إمكانية التنبؤ، فإن الحل الأمثل هو أن يغطي برنامج العمل المتعدد السنوات مدة لا تقل عن ثلاث سنوات. وفي عام ٢٠٠٧، باتت الأهمية الحيوية لاعتماد برنامج عمل متعدد السنوات شديدة الوضوح في حالة لجنة السياسات الإنمائية، التي عانت جهودها المبذولة لإعادة تنظيم برنامج عملها ليتسق مع مواضيع الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تأخر قرار المجلس المتعلق بالمواضيع. وهذا المثال يوضح أن إمكانية التنبؤ بأعمال المجلس عامل ضروري لضمان دعم منظومة الأمم المتحدة لأعماله.

٣٩ - ومتى وجد برنامج عمل متعدد السنوات، سوف يطلب إلى كل لجنة من لجان المجلس الفنية أن تساهم في الاستعراض الوزاري السنوي. وبمحمل القول إن المجلس يمكن أن يطلب من اللجان الفنية التي تعكف على دراسة عمليات متابعة المؤتمرات أن تركز جزءا من دوراتها لتحليل العقبات والتحديات، فضلا عن الدروس المستفادة والممارسات المبتكرة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي. وفي الأجل المتوسط، ونظرا لأن اللجان الفنية تعتمد برامج العمل أو تستعرض برامج العمل القائمة، يمكن أن يطلب المجلس إلى تلك اللجان أن تدرج موضوع الاستعراض الوزاري السنوي ضمن مواضيع دوراتها السنوية.

٤٠ - وعلى مدى الزمن، فإن برامج العمل الجديدة للجان الفنية تتحول إلى أمر واقع وتبدأ تلك اللجان في معالجة موضوع الاستعراض السنوي الشامل لعدة قطاعات من منظورها الخاص، إلى جانب مواضيعها المتعلقة بمؤتمرات معينة. وعلى سبيل المثال، إذا أراد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يختار موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهو موضوع شامل لعدة قطاعات، فإن لجنة وضع المرأة سوف تدرس دور العلم والتكنولوجيا في تنفيذ منهاج عمل بيجين، بينما ستتناول لجنة التنمية المستدامة أهمية العلم والتكنولوجيا في

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وموالاته تنفيذ ذلك الجدول وتنفيذ خطة جوهانسبرغ. وهذا سيسمح لكل لجنة من اللجان الفنية أن تؤثر بمنظورها الخاص على موضوع الاستعراض الوزاري السنوي، وهذا بدوره يمكن المجلس من وضع توصيات سياسة عامة شاملة تغطي عدة قطاعات وتراعي الترابط بين مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وأهداف كل منها. وبمعالجة موضوع مختلف شامل لعدة قطاعات كل سنة، سيوفر الاستعراض الوزاري السنوي، على مدى الزمن، متابعة كلية ومتكاملة حقاً لجميع الجوانب التي تشملها خطة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤١ - كما أن التركيز على موضوع مشترك شامل لعدة قطاعات في الاستعراض الوزاري السنوي، بالإضافة إلى التركيز المعين للجان الفنية، سيمنح قوة دفع جديدة للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين تلك اللجان. وفي الوقت الراهن، توجد لدى كل لجنة منها جماهيرها الخاصة - الحكومية منها وغير الحكومية - التي نادراً ما تشارك في تبادل الأفكار مع جماهير اللجان الفنية الأخرى. ولتعزيز التعاون بين اللجان الفنية وجماهيرها المختلفة بشكل فعال، يمكن أن يقرر المجلس تخصيص جزء من اجتماعات مكتبه مع رؤساء اللجان الفنية في بداية كل سنة لتحديد التدابير الملموسة اللازمة لتعزيز التعاون، لا سيما بشأن الموضوع المشترك للاستعراض الوزاري السنوي. والتدابير التي من هذا القبيل يمكن أن تشمل زيادة استعمال الأحداث المشتركة التي تشارك فيها أفرقة والأفرقة العاملة المشتركة غير الرسمية.

٤٢ - كما يتوقع للتركيز المواضيعي المشترك أن يساعد على تعزيز التعاون بين اللجان الفنية واللجان الإقليمية لكي تدمج الدروس المستفادة على الصعيد الإقليمي إدراجاً يتسم بطابع منهجي أوضح^(٧). وعلى النحو المبين في الفرع الثاني - بآء أعلاه، نظمت اللجان الإقليمية عملها حول الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وكثير من عملها مرتبط على نحو مباشر بالمتابعة الإفرادية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ومن ثم، هناك إمكانية كبيرة للتعاون. وفي اللحظة الراهنة، يتفاوت مستوى التعاون بين اللجان الفنية واللجان الإقليمية تفاوتاً شديداً. وعلى وجه التحديد، فإن لجنة التنمية المستدامة بممتدياتها التنفيذية الإقليمية التي تعقد كل سنتين قد أقامت صلات قوية مع اللجان الإقليمية. بيد أن مد نطاق مخطط لجنة التنمية المستدامة ليشمل اللجان الفنية الأخرى سيكون بمثابة عبء ثقيل على القدرات المحدودة للجان الإقليمية. وثمة بديل لذلك، هو إمكانية عقد اجتماعات تنفيذية إقليمية للاستعراض الوزاري السنوي.

(٧) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/٢٠٠٦.

ومتى كان ممكنا، يمكن عقد مثل هذه الاجتماعات بمجرد انتهاء دورات اللجان الإقليمية. ويمكن أن تستعرض هذه الاجتماعات التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي وأن تتناول موضوع الاستعراض الوزاري السنوي. وباستعراض التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في متابعة مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة، سوف تساعد الاجتماعات التنفيذية الإقليمية على تعزيز التعاون بين اللجان الفنية واللجان الإقليمية، على النحو الذي دعا إليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، سوف تسهم الاجتماعات التي من هذا القبيل في الاستعراض الوزاري السنوي، على النحو الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ و مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٤/٢٠٠٦.

٤٣ - ويتيح منتدى التعاون الإنمائي، الذي سيدعو المجلس إلى عقده، فرصة جديدة أخرى لإنشاء أوجه تآزر بين عمليات المتابعة. وهذا المنتدى الذي وجد مكانا ثابتا له في الشراكة العالمية من أجل التنمية التي أعلن عنها في توافق آراء مونتيري وخطة جوهانسنبرغ للتنفيذ وإعلان الألفية وتأكدت مجددا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يتوقع له أن يجمع شمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لكي تشارك في حوار بشأن مسائل السياسة العامة الرئيسية التي تؤثر على نوعية التعاون الإنمائي وتأثيره. وأحد أهداف المنتدى هو إصدار توصيات بشأن التدابير وخيارات السياسة العامة لتعزيز التماسك والفعالية ولتعزيز التعاون الإنمائي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبذلك، يمثل المنتدى فرصة لاستعراض مدى تعزيز التعاون الإنمائي بصفة عامة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبينما يكتسي المنتدى هوية متميزة، ستسهم نتائجه أيضا في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠٠٨. ولأن المنتدى يهدف إلى تحقيق الاشتراك الواسع القاعدة، ينبغي إجراء الأعمال التحضيرية على الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي لتيسير اشتراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. ولتحقيق تركيز إقليمي لأعمال المنتدى، يمكن أن تدعو اللجان الإقليمية إلى عقد اجتماعات تحضيرية في أعقاب دورات كل منها.

٤٤ - وبالإضافة إلى الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي، قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٥٦ من قرارها ٢٦٥/٦٠، أن تعقد اجتماعا معيناً يركز على التنمية. وسوف ينظر إلى هذا الاجتماع من حيث علاقته بجهود الدول الأعضاء لتعزيز دور الجمعية بوصفها أرفع آلية حكومية دولية مختصة بوضع وتقييم الأمور السياسية العامة المتعلقة بالتنمية. وفي عام ٢٠٠٧، عقد الاجتماع المعين المركز على التنمية في نيويورك يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي المستقبل، يمكن أن يكون الاجتماع بمثابة الذروة لجهود منظومة الأمم المتحدة المبذولة للنهوض بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي لهذا

الاجتماع أن يعتمد على نتائج الاستعراضات الوزارية السنوية، التي ستوفر استعراضا شاملا لعملية التنفيذ. وينبغي اعتبار الاجتماع مناسبة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين - الحكوميين منهم وغير الحكوميين - لكي يعلنوا عن خطوات محددة ومبادرات جديدة لمعالجة القيود والتحديات التي يجري التعرف عليها أثناء الاستعراض الوزاري السنوي.

باء - تعزيز المساءلة في عملية متابعة المؤتمرات

٤٥ - لجعل عملية متابعة المؤتمرات موضع مساءلة أكثر، سيتطلب ذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ قرارات متابعة صارمة. وفي الوقت الحالي، يستعرض الجزء المتعلق بالتنسيق التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإعلان الوزاري، وذلك بتناول موضوع الجزء الرفيع المستوى للسنة السابقة على النحو المرتأى في الفقرة ٤٣ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ ب. وفي المستقبل، ينبغي الحفاظ على مثل هذه الصلة بين الجزء الرفيع المستوى، لا سيما استعراضه الوزاري السنوي، والجزء المتعلق بالتنسيق. وبفضل النهج الذي من هذا القبيل سوف يساعد برنامج العمل المتعدد السنوات للاستعراض الوزاري السنوي على تحديد برنامج العمل المتعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق. وسيقتضي ضمان المساءلة جزءا متعلقا بالتنسيق يوفر عرضا عاما شاملا لجهود منظومة الأمم المتحدة في مجال النهوض بتنفيذ توصيات الجزء الرفيع المستوى المتعلقة بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، لا سيما الاستعراض الوزاري السنوي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، استنادا إلى البيانات القرينة العهد الموثوقة. ونظرا لأن العديد من الابتكارات قد أدخل بنجاح في الماضي القريب لضمان عرض عام شامل لأعمال متابعة منظومة الأمم المتحدة لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعتمدة في الجزء المتعلق بالتنسيق، ينبغي الحفاظ على الملامح الرئيسية لذلك الجزء. بل ينبغي تركيز الجهود على تيسير إجراء نقاش حصيف تستخدم فيه أشكال الاجتماع المبتكرة وتُدرج فيه أحدث البيانات الموثوقة في تقارير الجزء المتعلق بالتنسيق.

الملاحح الممكن إدخالها مستقبلا على الجزء المتعلق بالتنسيق

إنشاء فريق معني بمتابعة منظومة الأمم المتحدة للإعلان الوزاري، لا سيما الاستعراض الوزاري السنوي، مع ذوي الصلة من الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية من أجل ما يلي:

- رفع تقارير عن مبادرات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة

- المعني بالتنسيق، التي من قبيل استحداث مجموعة أدوات تستعمل على صعيد المنظومة، لتنفيذ الإعلان الوزاري للاستعراض الوزاري السنوي.
- عرض إسهامات الوكالات الفنية ذات الصلة التي يعتبر عملها حيويًا للأنشطة الإنمائية، ولكنه لم يحظ دائمًا بالاهتمام السياسي اللازم على الصعيد الحكومي الدولي.
 - رفع تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها اللجان الإقليمية بنفسها أو بالتعاون مع جهات فاعلة إقليمية أخرى لتنفيذ الإعلان الوزاري.
- مناقشة أفرقة يشترك فيها المجلس ورؤساء اللجان الفنية وغيرها من الهيئات الفرعية المناسبة من أجل ما يلي:
- رفع تقارير عن الإجراءات المتخذة لمتابعة الإعلان الوزاري الصادر في السنة السابقة؛
 - مناقشة الإجراءات المخطط لاتخاذها من أجل تنفيذ الإعلان الوزاري المعتمد حديثًا؛
 - مناقشة المسائل الأخرى التي تحتاج إلى اهتمام عاجل من المجلس.
- نقاش مائدة مستديرة مع البلدان التي تطوعت للاستعراض الوزاري السنوي في السنة السابقة من أجل ما يلي:
- عرض الإجراءات التي اتخذتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري للتصدي للتحديات والعقبات التي تحدت أثناء الاستعراض الوزاري السنوي؛
 - عرض الإجراءات التي اتخذتها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

استعراض آلية الإبلاغ

٤٦ - تبين للوفود أن من الصعب تحمل عبء ذلك الحجم من التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أثر العدد الكبير من الوثائق التي يلزم النظر فيها تأثيرًا سلبيًا على قدرة المجلس على تزويد هيئاته الفرعية بتوجيهات واضحة متعلقة بالسياسة العامة، وهو ما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ و ١٦/٦١. ولذلك، توجد حاجة ملحة إلى

استعراض شامل لتناول آلية الإبلاغ، لا سيما الإبلاغ من قبل هيئات المجلس الفرعية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي للمجلس أن يستعرض كيفية تسهيل الاطلاع على المعلومات المعروضة في التقارير المرفوعة إلى المجلس.

٤٧ - وينبغي للجان الفنية وغيرها من هيئات المجلس الفرعية الأخرى ذات الصلة التي كُلفت بمتابعة مؤتمرات معينة أو مؤتمرات قمة معينة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين أن تعد مدخلات قصيرة، في ما لا يزيد عن ثلاث صفحات، بحيث تعطي نظرة عامة على الإجراءات المتخذة وعلى الاستنتاجات الرئيسية، بما في ذلك أمثلة على الممارسات الحميدة، فضلاً عن مجموعة توصيات السياسة العامة المتعلقة بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي من وجهة نظر كل منها. وهذا يمكن أن يأتي على غرار الممارسة الجارية للجنة وضع المرأة، التي دأبت على تقديم ورقة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن موضوع الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس. ويمكن إدراج ذلك الإسهام بوصفه فرعاً مستقلاً في تقاريرها المرفوعة إلى المجلس عن أعمالها. وينبغي للمجلس أن يدعو آليات المتابعة الأخرى إلى تقديم إسهام مماثل لمناقشات الاستعراض الوزاري السنوي.

٤٨ - وبالمثل، ينبغي للجان الإقليمية أن تقدم موجزاً استراتيجياً مقتضياً يتضمن استنتاجاتها الرئيسية وتوصيات الاجتماعات الإقليمية للاستعراضات الوزارية السنوية. ويمكن أن يكون إسهام اللجان الإقليمية على غرار إسهام اللجان الإقليمية المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة^(٨). ويمكن أن يكون إسهام اللجان الإقليمية المشترك المرفوع إلى دورة ٢٠٠٧ نموذجاً من حيث إعداد الإسهام ومن حيث طريقة العرض. ويمكن تقديم ذلك الإسهام كجزء من تقرير الأمين العام السنوي المقدم إلى المجلس عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين.

٤٩ - ولضمان تأثير حقيقي لأعمال اللجان الفرعية ولجان الخبراء المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي، كلما أمكن، تقديم الإسهامات إلى المجلس في وقت مبكر بما فيه الكفاية قبل بدء المفاوضات بشأن اعلانه الوزاري ودورته الموضوعية.

٥٠ - وتلزم أيضاً جهود لجعل التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المرفوع إلى الجمعية العامة أكثر موضوعية. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، فإنه في حالة وجود حدث معين للجمعية العامة يتعلق بالتنمية ويمثل ذروة لجهود منظومة الأمم المتحدة في النهوض

(٨) انظر http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd15/documents/regional_commissions.pdf

بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية، يمكن أن يستخدم المجلس فرعا من تقريره السنوي المرفوع إلى الجمعية لإبراز الرسائل الرئيسية التي نشأت عن الاستعراض الوزاري السنوي وأعمال هيئات المجلس الفرعية المتعلقة بالاستعراض.

تعزيز قدرة التقييم والرصد التي يتمتع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية

٥١ - يقتضي تعزيز المساءلة فيما يتعلق بعمليات الاستعراض فحفا لنظام الرصد القائم لمتابعة المؤتمرات. وهذا أيضا جرى الاعتراف به في قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠، الذي دعت فيه الجمعية إلى تعزيز رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسيلزم اتخاذ تدابير على جميع الأصعدة. فعلى الصعيد العالمي، وتمشيا مع الفقرة ٥٤ من القرار ٢٦٥/٦٠، ينبغي للجنة الإحصائية أن تسعى جاهدة إلى الانتهاء من وضع المؤشرات اللازمة لتقييم تنفيذ الالتزامات. وهناك أيضا حاجة عاجلة إلى زيادة القدرة في مجال جمع البيانات ورصد التنفيذ على الصعيد الوطني. ويمكن أن تبحث كل لجنة من اللجان الفنية المسائل المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها وتعميم المعلومات الخاصة بعمل كل منها. وكخطوة أولى، يمكن أن يدعو المجلس، من أجل دراسة التحديات والعقبات التي تواجه جمع البيانات الجيدة، اللجان الفنية إلى القيام، بالتعاون مع اللجنة الإحصائية، بتنظيم سلسلة نقاشات مائدة مستديرة بشأن تعزيز القدرة الإحصائية على جمع البيانات ذات الصلة بأنشطتها الخاصة بالمتابعة. والنتائج التي تسفر عنها نقاشات المائدة المستديرة يمكن، تقديمها حسب الاقتضاء، إلى اللجنة الإحصائية لكي تنظر فيها. وعلى الصعيد الإقليمي، تؤدي اللجان الإقليمية دورا رئيسيا في تيسير إبلاغ البيانات من النظام الوطني إلى النظام الدولي، وفي تحليل البيانات المتاحة وتعميمها، وفي بناء القدرات الإحصائية الوطنية. وينبغي للجان الفنية أن تستخرج ما لديها من معارف عندما تتناول هذه المسألة. وعلى الصعيد القطري، ظلت أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعزز، بدعم من اللجان الإقليمية، إدراج النتائج القابلة للقياس، التي تتمشى مع مقتضيات الرصد الإقليمي والعالمي للأهداف الإنمائية للألفية، في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي للمجلس أن يشجع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على مواصلة جهودها للتعاون الوثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما اللجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات غير المقيمة التي لديها دراية فنية بمؤشرات معينة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولضمان إشراك النظم الإحصائية الوطنية إشراكا تاما في عملية إعداد البيانات وتحليل المؤشرات.

تعزيز فعالية عملية متابعة المؤتمرات، بتعزيز إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص

٥٢ - أسفرت المؤتمرات العالمية عن زيادة لم يسبق لها مثيل في إشراك المجتمع المدني وممثلي قطاع الأعمال في أعمال الأمم المتحدة. وأدت مجموعات الدعوة والمجموعات صاحبة المصالح، وقطاع الأعمال والصناعة، ومؤسسات الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة المناسبين، دورا هاما في النهوض بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. إلا أنه لا يزال هناك نقص في التوافق الفكري بين مختلف الجماهير المستهدفة، مثلما هو الحال في العمليات الحكومية الدولية.

٥٣ - وبتحقيق التلاقي بين مختلف عمليات المتابعة، يوفر الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي والحدث المعين الذي تنظمه الجمعية العامة بشأن التنمية فرصا جديدة هامة لحقن عملية متابعة المؤتمرات بدينامية جديدة، وذلك بتشجيع زيادة التفاعل بين مختلف الجماهير المستهدفة. ويتيح سوق الابتكارات، الذي يعقد بموازاة الاستعراض الوزاري السنوي، فرصة أمام المجتمع المدني والقطاع الخاص لعرض الممارسات المبتكرة. وينبغي له أن يتطور إلى حدث "للتزاوج"، حيث يتلاقى الناس للدخول في شراكات جديدة للنهوض بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية. كما يتيح حوار أصحاب المصلحة المتعددين المنبثق عن منتدى التعاون الإنمائي، فرصة أمام المجتمع المدني والقطاع الخاص للاشتراك في نقاش مع كل من مانحي المساعدة الإنمائية ومتلقيها بشأن مستقبل التعاون الإنمائي.

٥٤ - كما استمر الاهتمام بالقطاع الخاص في أعمال الأمم المتحدة في التزايد. ويعد شاهدا على هذه الحقيقة. مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي لسنة ٢٠٠٧^(٩)، المقرر عقده في جنيف في تموز/يوليه، الذي يتوقع له أن يجتذب عددا لم يسبق له مثيل من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات. واستجابت الأمم المتحدة لاهتمام المجتمع المدني والقطاع الخاص المتزايد بأشكال مبتكرة من المشاركة. وإحدى الآليات الجديدة التي من هذا القبيل هي التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنمية، المجاز من الأمين العام في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الذي يعزز تعميم مراعاة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل التنمية في خطة الأمم المتحدة الإنمائية، بوسائل تشمل تعزيز إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومرفق بهذا التقرير نبذة عن الأنشطة التي اضطلع بها ذلك التحالف العالمي.

(٩) انظر <http://www.globalcompactsummit.org>.

التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية

- ١ - أنشأ الأمين العام في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية^(أ)، ثم دشنه في كوالالمبور في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.
- ٢ - ويمثل التحالف العالمي منتدى عالميا شاملا لأصحاب المصلحة المتعددين وملتقى للحوار والدعوة للسياسات العامة الشاملة لعدة قطاعات، وهو يمثل أيضا عاملا حافزا لأصحاب المصلحة المتعددين والشراكات ذات الوجهة العملية المقامة تحت مظلته. وهو، إلى حد بعيد، عبارة عن شبكة مؤلفة من شبكات، وليس له أي دور تشغيلي أو تنفيذي.
- ٣ - وفي السنة الأولى من عمر ذلك التحالف، اكتسب اعترافا قويا بوصفه مبادرة مبتكرة ومفتوحة من مبادرات الأمم المتحدة، إذ جمع شمل كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين على أرضية واحدة لدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.
- ٤ - والتحالف العالمي يمكن أن يكون مساهما رئيسيا في تحقيق نتائج مؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات، وهو في وضع جيد يسمح له بدعم خطة الأمم المتحدة الإنمائية وتقديم إسهام له مغزاه فيما يختص بتسخير عمليه مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي تحركه التكنولوجيا ويدعم أهداف الأمم المتحدة الإنمائية ذات الطابع الأعم.
- ٥ - والتركيز الأولي للتحالف العالمي هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز ما يلي: (أ) التعليم، (ب) الصحة، (ج) المبادرة الفردية، (د) الإدارة. ويجري إيلاء اهتمام ملحوظ إلى موضوعي الاتصالية وإمكان الاتصال، مع إيلاء اعتبار خاص لأفريقيا. وتوفر خطة أعمال التحالف العالمي لعام ٢٠٠٧ توجها استراتيجيا وإطارا لعمله.
- ٦ - والتحالف العالمي يرأسه كريغ باريت، رئيس مجلس إدارة شركة إنتل، وتوجهه هيتان لأصحاب المصالح المتعددين، ولجنة توجيهية ومجلس للاستراتيجية. ويوفر فريق المستشارين الرفيعي المستوى و”شبكة الأبطال” تجمعا كبيرا لمشورة السياسات العامة ومشورة الخبراء للتحالف العالمي. ولدعم إنجاز أهدافه، فقد شكّل مبادرات وشبكات تكميلية لتعزيز مناقشة السياسات العام وشراكات العمل.
- ٧ - وتقدم مبادرة ”تحسين الاتصالية مع النطاق العريض لأفريقيا” الدعم للجهود الأفريقية الرامية إلى توسيع البنية التحتية للاتصالية وزيادة إمكانية الوصول إلى النطاق

العريض باتساع القارة وذلك ببيان نهج سياسي عام واضح إزاء تنمية الشبكات الأساسية لتشجيع الاهتمام والاستثمار في البنية التحتية للنطاق العريض وخدمات النطاق العريض. وسينظم مؤتمر إقليمي رئيسي في كيغالي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ ويقوم بالتنظيم الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي والمصرف الإنمائي الأفريقي والاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتحالف العالمي، من أجل تجميع قادة أفريقيا وصناع السياسات فيها وأعضاء القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الدولي والمؤسسات المالية وغيرها من المانحين للاتفاق على برنامج محدد شامل للتعجيل بالتوسع في النطاق العريض، فضلا عن إجراءات تكميلية أخرى لتحقيق الاتصالية وبناء القدرات والتطبيقات المحلية في الريف.

٨ - تيليستر. أورغ (Telecentre.org): تهدف هذه المبادرة إلى دعم نجاحات مراكز الاتصال الرقمي، وذلك بمساعدة تلك المراكز على أن تزداد قوة واستدامة وعددا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، شملت مظلة تيليستر. أورغ شبكات فيما لا يقل عن عشرة بلدان تخدم آلاف المراكز. كما تمثل المبادرة ملتقى يضم أكثر من ٣٦ شريكا يركزون على إقامة شبكات مراكز الاتصال الرقمي والتدريب على تشغيل تلك المراكز وعلى محتواها وخدماتها. والشركاء الرئيسيون في الاستثمار الاجتماعي هم ميكروسوفت، والمركز الدولي للبحوث الإنمائية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ وقد أسهم هؤلاء الشركاء بمبلغ ٢١ مليون دولار كندي لدعم هذه الأنشطة. وفي إطار التحالف العالمي، تعتمزم مبادرة تيليستر. أورغ أن تنمو بشكل ملحوظ على مدى السنتين المقبلتين عن طريق برنامج جديد لشراكة التوابع.

٩ - أفرقة التنمية الحاسوبية: تجري تنمية هذه الأفرقة تحت قيادة وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار الماليزية لتعزيز بناء القدرات عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستنشئ هذه المبادرة برنامجا عالميا للتوعية يستند إلى روح التطوع لمساعدة البلدان القليلة التقدم والمجتمعات القليلة التقدم على الانتفاع من البنية التحتية والموارد العالمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وعلى تعزيز خططها الإنمائية الوطنية.

١٠ - المبادرة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة: دُشنت هذه المبادرة تحت قيادة معهد الإنترنت اللاسلكي وشركة وُردل تايمز لتشجيع الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأكثر من ٦٠٠ مليون شخص من المعوقين على الصعيد العالمي، وتشجيع أفضل ممارسات السياسة العامة فيما بين الحكومات في سياق اتفاقية حقوق المعوقين والتعجيل بقيام الصناعة والمجتمع المدني بتطوير الأحوال العلمية والصناعية وتوحيد

المعايير والأحوال الاقتصادية لتيسير هذه الحلول بتكلفة محتملة في شتى أنحاء العالم. وستنشئ المبادرة، فيما ستُنشئ، مركزا لموارد الوسائط القائمة على الشبكة الإلكترونية، وفهرسا للشمول الرقمي يُنشئ نظم القياس، والمعايير، والرتب للبلدان؛ وجائزة عالمية للتكنولوجيا الشاملة للجميع.

١١ - وتدعو مبادرة وصول المدارس إلى الإنترنت مجانا إلى بذل الجهود لتأمين وصول المدارس إلى الإنترنت مجانا أو بتكلفة محتملة. ومن المتوخى أن تنفذ الحكومات سياسات وإجراءات تعززها هذه المبادرة عن طريق شراكات إبداعية فيما بين أصحاب المصلحة، باستخدام حلول مالية مبتكرة لتقليل عبء التكلفة الواقع على كاهل المدارس إلى أدنى حد أو لتفاديه تماما. ويتوقع لهذا أن يسفر عن آثار تراكمية إضافية، من قبيل انخفاض تكاليف الاتصالية العامة عن طريق زيادة المنافسة.

١٢ - وجماعات الدراية الفنية المواضيعية السبع عشرة عبارة عن شبكات قائمة على الإنترنت تضم جهات فاعلة لديها الحافز والقدرة لمعالجة مشكلات معينة محددة تحديدا جيدا تتصل بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بطريقة موجهة لتحقيق النتائج، ولتحديد الممارسات السليمة وتعميمها.

١٣ - والشبكات الإقليمية الست للتحالف العالمي (في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول العربية، والبلدان المارة بمرحلة انتقال) ستكفل، متى دخلت مرحلة التشغيل التام، طابعا مفتوحا وشاملا وتشاركيا وعالميا حقا لذلك التحالف، كما ستضمن الانعكاس المناسب للمناظير والاحتياجات الإقليمية في أنشطته.

١٤ - وستؤدي شبكات أصحاب المصالح إلى تحقيق الحد الأقصى من الاشتراك لتعكس وجهات نظر الجهات المستهدفة ذات المصالح المشتركة، وستمد أيضا نطاق توعية التحالف العالمي وستعزز قنوات الاتصال والتعاون السلسلين. وقد دخلت الشبكات الست - التي تجمع بين المجتمع المدني، والشبان، والنساء، والمعوقين، والبرلمانيين، والسلطات الحكومية والإقليمية - مراحل مختلفة من مراحل التطور.

١٥ - كما يعمل التحالف العالمي بنشاط على تقديم إسهامات أصحاب المصلحة المتعددين لإثراء المتابعة الحكومية الدولية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، سواء في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.